



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاحد
التاريخ:	٢٧-١٢-٢٠٢٠

مشروع لـ «تعارض المصالح» بدلاً من القانون الملغى

إقرار لائحة الإعلان الإلكتروني تنفيذاً للتعديلات التشريعية

في القضايا التي تنظرها
المحاكم.

وقالت المصادر إن الياسين
يعكف راهناً على إعداد مشروع
بقانون بشأن تعارض المصالح
لرفعه إلى الحكومة بدلاً عن
القانون الذي ألغته المحكمة
الدستورية.

كشفت مصادر مطلعة أن
وزير العدل د. نواف الياسين
أصدر قراراً باعتماد لائحة
قانون الإعلان الإلكتروني
التي ستعمل على تنفيذ
التعديلات التشريعية التي
أصدرها مجلس الأمة في
يوليو الماضي، مبيّنة أن
تلك اللائحة ستساهم في
إتمام الإعلانات عبر البريد
الإلكتروني، والقضاء
على مشاكل الإعلانات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٧-١٢-٢٠٢٠	١	٤٦١٧

«الشفافية» كَرّمت 200 متطوع شاركوا في مراقبة الانتخابات

«نزاهة»: الشراكة مع المجتمع المدني لإنفاذ أولويات إستراتيجية مكافحة الفساد

| كتب أحمد عبدالله |



**أبرار الحماد:
بناء صفوف وطنية
لحماية النزاهة**

اعتبرت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، الشراكة مع المجتمع المدني، أولوية في استراتيجية مكافحة الفساد.

وكرّمت جمعية الشفافية الكويتية 200 متطوع، من الذين راقبوا الانتخابات البرلمانية مساء أول من أمس، في مقر الهيئة.

وقالت الأمين العام المساعد للوقاية في الهيئة الهندسة أبرار الحماد، إن «مفهوم العمل التطوعي تطور في العقود الأخيرة، ليصبح نشاطاً اجتماعياً قائماً بشكل كبير على نشر الإيجابية، وتحقيق أسمى صور التكافل الاجتماعي والوطني، على حد سواء، وهي الصفة التي تجتمعون عليها».

وأضافت «كان لتجربتك المميزة، الأثر الكبير في بناء صفوف وطنية، تمتلك مهارات

الفساد، ورؤية كويت جديدة».

2035». بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية ماجد المطيري، إن المجتمع المدني أثبت أن بإمكانه أن يكون شريكاً في العملية الانتخابية، لافتاً لمسيرة الجمعية الكبيرة في المطالبة بمراقبة الانتخابات «توجت بقرار مجلس الوزراء بالسماح لها ولجمعيات أخرى بمتابعة الانتخابات وقرار من مجلس الوزراء بالسماح للجمعية باستضافة فريق دولي».

وأضاف «اليوم نكرم ما يقارب 200 متطوع، بالإضافة لفريق الجمعية، والفريق الدولي الذي سيتابعنا عبر الشاشات، بعد شهرين من العمل المتواصل». وتوجه المطيري بالشكر لـ «نزاهة» وجميع الجهات الحكومية التي قدمت الدعم اللوجستي والمعنوي لجمعية الشفافية.

ارشادية، وتدرّبت على الرقابة والملاحظة لحماية النزاهة، وتشجع على ممارستها فكرياً وسلوكياً، مؤكدة «الأهمية الشراكة بين (نزاهة) ومنظمات المجتمع المدني، في إطلاق وتشجيع مبادرات تسهم في بناء القدرات، وخلق رقابة على أداء المؤسسات الحكومية، وتلتقي بشكل مباشر، لإنفاذ أولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة



أبرار الحماد تلقي كلمتها



جانب من الحضور

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-١٢-٢٥	٩	١٥٠٤٩

استبيان «نزاهة» بالتعاون مع «الأبحاث» شمل 1516 كويتيياً من مختلف الأعمار 42 % من المواطنين:

الرشاوى منتشرة في جهات الدولة

الرشوة انتشرت بصورة تستلزم وقفة جادة لمكافحتها والحد منها فهي معول هدم لدولة القانون والمؤسسات. هذا ما كشفت عنه دراسة ميدانية أجرتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد ضمن تقرير المواطنين لعامي 2019/2020 بالتعاون مع معهد الأبحاث. وركزت الدراسة مدى انتشار الرشوة في الكويت، حيث أكد 42.5% من المواطنين المصنوعين بالاستبيان أن هذه الجريمة تزايدت بصورة كبيرة في البلاد. وبلغت العينة المشاركة في الاستبيان 1516 مواطناً، واعتبر 46.5% أن الموظف التنفيذي هو الأعلى طلباً للرشوة بلبه المدير أو المسؤول.



«نزاهة» قبلة المسؤولين الراغبين في تقديم إقرارات ضدّهم (تصوير: محمود الفوريكي)

- ### أبرز أسباب الرشوة
- 1 ضعف الرقابة
 - 2 ضعف الوازع الديني
 - 3 تعقيد إجراءات العمل
 - 4 زيادة الأعباء المعيشية
 - 5 صعوبة ضبط حالات الرشوة
- ### توصيات تقرير «نزاهة»
- 1 تفعيل مبادرات الإشرافية الوطنية على مستوى الدولة
 - 2 إصدار سياسة الجهة أو المؤسسة لمكافحة الفساد
 - 3 تعديل القوانين الخاصة بجرائم الرشوة والفساد
 - 4 تفعيل قانون حماية المبلغين
 - 5 تعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية
 - 6 تطوير بيئة العمل
 - 7 إعداد مؤشر ترتيب المؤسسات والهيئات حسب مستوى انتشار الرشوة
 - 8 التوعية المجتمعية

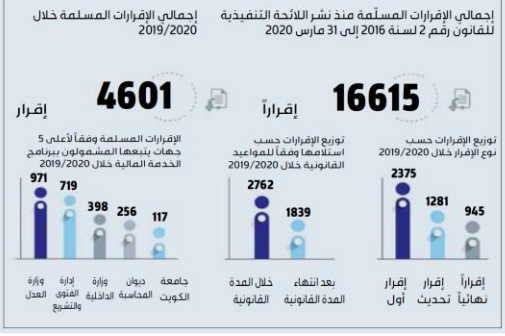
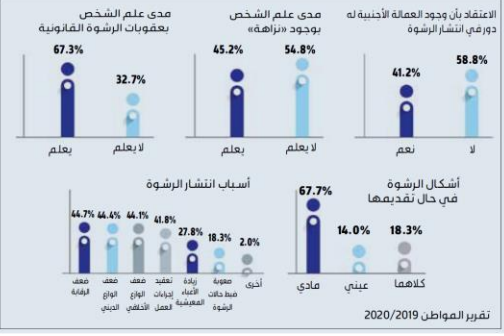
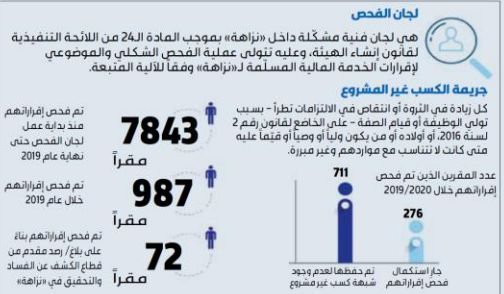
عمل اللجان حتى نهاية عام 2019، وحفظت 711 إبلاغاً بعد فحصها لعدم ثبوت شبهة كسب غير مشروع، في حين يجري استعمال فحص 276 إبلاغاً.

المبلغات المقدمة

وحول المبلغات المقدمة، بينت الهيئة تلقيها 118 إبلاغاً، أحيل منها 16 إبلاغاً إلى النيابة العامة، إلى جانب تسجيل 23 قضية قضائية، وحفظ 79 إبلاغاً بشكل نهائي. وارتفع إجمالي عدد المبلغات التي تلقتها الهيئة في عامي 2019/2020 مقارنة بالعامين السابقين، ففي 2017/2018، كانت المبلغات التي قدمت للهيئة 34 قضية، وبلغت 277 قضية في 2018، و34 قضية في 2017. وكانت وزارة الصحة ضمن أعلى الجهات التي تتلقى وتعالج برفاهية «نزاهة»، حيث سجل عليها 9 إبلاغات، تلتها الإدارة العامة للمحازنة، ثم الأشغال بـ 7 إبلاغات لكل منهما، فوزارة الأوقاف وهيئة الطرق به إبلاغات لكل منهما 34 قضية في 2018، و34 قضية في 2017.

إقرارات الذمة

وبشأن جهود «نزاهة» في فحص الإقرارات الذمة المالية الخاصة بالمسؤولين في الدولة والمنشورين بقانون إنشائها، كشف التقرير أن الهيئة فحصت 12 إبلاغاً مقدمة من لجان الفحص بعد ورود بلاغات أو رصد مقدم من قطاع الخلف عن الفساد، وفحصت اللجان المختصة في الهيئة 1843 إبلاغاً منذ بداية عمل اللجان الخاصة بالذمة المالية في السنوات الثلاث الماضية بين 15 و16



- ### 46.5%: الموظف التنفيذي الأعلى طلباً للرشوة يليه المدير
- ### ظاهرة هدم معول هدم لدولة القانون والمؤسسات
- ### الرشوة العادية الأكثر انتشاراً.. والمطلوب وقفة لمكافحتها
- ### فحص 12 إبلاغاً ذمة لمسؤولين بعد ورود بلاغات ضدّهم

23 ضبطية قضائية وحوافظ 79 بلاغاً.. 16 قضية إلى النيابة العامة

1839 مسؤولاً سألوا بالإقرارات بعد انتهاء المدة القانونية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٧-١٢-٢٠٢٠	٣	١٦٩٨٣

ديوان الخدمة: الأحد 3 يناير عطلة رسمية

أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس تعطيل جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة أعمالها يوم الأحد الموافق 3 يناير 2021 باعتباره عطلة رسمية بمناسبة رأس السنة الميلادية. وقال الديوان في بيان له ان استئناف الدوام الرسمي سيكون يوم الاثنين 4 يناير موضحا ان عطلة الأجهزة والهيئات والجهات ذات طبيعة العمل الخاصة يتم تحديدها بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها مراعاة للمصلحة العامة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعه	٢٥-١٢-٢٠٢٠	١	٣٨٢٠

«لم نتلق إعلاناً رسمياً بنتائج الاقتراع حتى الآن»

«كتلة مرشحي أمة 2020»: المخالفات تبطل الانتخابات ولدينا أدلة وشهود

| كتب ناصر المحيسن |



(تصوير نايف العقلة)

التحدثون في الندوة

أكد أعضاء كتلة مرشحي مجلس الأمة 2020 وجود مخالفات قانونية عدة لقانون الانتخابات، معتبرين أنها مخالفات تبطل العملية الانتخابية برمتها، مشيرين إلى أنهم قدموا عدداً من الطعون الانتخابية، وأنهم سيقدمون جميع الأدلة التي تثبت تلك المخالفات أمام المحكمة الدستورية. وأكدوا خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الكتلة مساء أول من أمس بمقرها في منطقة السلام، حدوث شراء أصوات وعدم التأكد من هوية الناخب، وعدم تلقيهم إعلاناً رسمياً لنتائج الانتخابات، فضلاً عن شبهات شابت انتخابات «أمة 2020»، لافتين إلى أن لديهم شهوداً تثبت صحة كلامهم.

وقال المرشح المحامي نواف الفزيع إنه أودع صحيفة طعن من قبله وزملائه المرشحين بالدائرة الثالثة المحكمة الدستورية للطعن على نتائج وانتخابات مجلس الأمة 2020، مشيراً إلى أن الصحيفة التي تقدم بها عن نفسه ونيابة عن زملائه المرشحين بالدائرة الثالثة تمثل سابقة تاريخية جديدة في الطعون التي قدمت للمحكمة الدستورية، ونحن لا نتحدث عن فرق أصوات فحسب وإنما نتحدث عن مخالفات قانونية عديدة وقعت إبان هذه الانتخابات. وأضاف الفزيع «وفقاً

أن نمنع نحن من الطعون الانتخابية، وكيف يحدد آخر يوم للطعون الأحد الماضي والنتيجة لم تعلن من وزارة الداخلية إلى هذه اللحظة؟، نعم لدينا شكوك ولدينا شهود على التجاوزات التي حدثت بالانتخابات والقانون يعطينا الحق في الطعن.

وأضاف المطوع «أي منصف يطلع على الأرقام فسيجد أن هناك خللاً كبيراً قد حدث، فالمخالفات حدثت بكل المناطق وليست منطقة أو اثنتين فقط، وهناك شبهات حدثت وتغاضت عنها الحكومة ومنها شراء الأصوات»، متسائلاً: كيف تكون نتيجتي صفراً ببعض الصناديق في كيفان، رغم أن أهلي صوتوا بهذه اللجان؟!

من جهته قال أحد أعضاء الكتلة الدكتور إبراهيم دشني إن الدائرة الثالثة قد تغيرت تركيبها بسبب نقل الأصوات، موضحاً أنها شهدت شراء أصوات تجاوزت 10 آلاف ناخب.

الدستورية، كما تضمنت الطعون شبهة عملية شراء الأصوات التي تمت بالدائرة الثالثة، فضلاً عن عدم التأكد من أهمية الناخب ولدينا شهود على ذلك سيدلون بشهادتهم أمام المحكمة الدستورية.

ولفت إلى أن الانتخابات شهدت تسريباً للأوراق عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأنا شخصياً سجلت محضراً لإثبات هذا التسريب ولم يتم التحقيق في هذا الأمر أو الكشف عن كيفية هذا التسريب، فنحن أمام عدة أسباب مجتمعة تكفي لإبطال عملية الانتخابات.

بدوره، أكد عضو الكتلة وائل المطوع أن هناك أموراً مريبة وأخطاء جسيمة حدثت في عملية الانتخابات، متسائلاً: كيف لم تعلن وزارة الداخلية عن النتيجة حتى الآن، ورسالتي لسمو رئيس مجلس الوزراء وإلى رئيس وأعضاء مجلس الأمة كيف ارتضيت



المطوع: كيف تكون نتيجتي صفراً ببعض الصناديق في «كيفان» رغم تصويت أهلي لي؟

للدستور، إن الصفة النيابة لا تثبت إلا عند إعلان النتائج، ونحن حتى الآن لم نتلق إعلاناً رسمياً بنتائج الانتخابات، ولم نشهد رؤساء اللجان يعلنون أسماء الفائزين وفقاً لما نص عليه قانون الانتخابات».

وتابع «أجريت الانتخابات بمرسوم دعوة شابه الكثير من الشبهات، مما قد يؤدي إلى بطلان مجلس الأمة الحالي، وقد يتكرر إبطال المجلس كما حدث في العام 2020 لأن هناك خللاً في مرسوم الدعوة، والحديث بإسهاب في هذا الأمر سيكون أمام المحكمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-١٢-٢٠٢٠	٨	١٥٠٤٩

«لننقل لسموكم أهم القضايا التي حملنا إياها الشعب الكويتي»

27 نائباً يطلبون مقابلة الأمير: واثقون بنتائجها المثمرة والمفرحة للمواطنين



الداهوم يقدم كشفاً بذمته المالية

الجيش الكويتي داخل الكويت وخارجها. ووجه النائب الصبيفي مبارك الصبيفي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، مستفسراً عن عدد الاستثناءات التي وافق عليها ديوان الخدمة المدنية لتسكين الوظائف الإشرافية والقيادية، منذ سنة 2012، والجهات التي طلبت الاستثناءات التي طلبتها الجهات ورفضها ديوان الخدمة.

وواصلت اللجان تسمية رؤسائها ومقرريها، حيث زكّت لجنة الموارد البشرية الدكتور محمد الحويلة رئيساً والدكتور صالح المطيري مقررًا، وزكّت اللجنة التعليمية الدكتور حمد المطر رئيساً والدكتور محمد الحويلة مقررًا، وزكّت اللجنة الصحية سعد الخنفور رئيساً وسعدون حماد مقررًا، واللجنة التشريعية زكّت خالد العنزي رئيساً ومهند السايبر مقررًا.

جميع الاقتراحات بقوانين التي تقدّم بها النواب منذ بدء دور الانعقاد، مؤكداً أنه سيتم بحث الاقتراحات ودراساتها، ومن ضمنها الاقتراحات المتعلقة بالعمو الشامل والجرائم الإلكترونية وإلغاء العقوبات المقيدة للحريات، مشدداً على أن التشريعية حريصة على عدم تأخير أي اقتراح لأي سبب أو مسوغ كان، وفور الانتهاء من الاقتراحات تحال إلى اللجان المختصة.

وفي الجانب الرقابي، وجه النائب الدكتور عبدالله الطريجي سؤالاً إلى نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، طلب فيه تزويده بصورة من البلاغ الذي قدّم للجهات القضائية بشأن اختلاس وسرقة أموال صندوق الجيش الكويتي، ورقم القضية وأسماء المتهمين ودور كل منهم، وسال عن دور وزارة الدفاع في متابعة بلاغ سرقة واختلاس أموال الصندوق، وحجم المبالغ المسروقة وماذا تبقى من مبالغ في صندوق

تقديم الاقتراحات وتوجيه الأسئلة، فيما بادر النائب الدكتور بدر الداوم في تقديم كشف بذمته المالية إلى «نزاهة»، واقترح النائب أسامة الشاهين «برغبة» صرف مكافأة الصفوف الأمامية بعد مضي 7 أشهر على قرار «مجلس الوزراء» الذي جاء بتوجيهات أميرية سامية.

واقترح النائب الدكتور عبدالكريم الكندري بقانون «تعديل قانون غسل الأموال 106/ 2013» بإلحاق تبعية وحدة التحريات المالية بالبنك المركزي، لزيادة فعالية الأجهزة الرقابية وتوحيدها، بدلاً من تضاربها، وكذلك بتعديل يضع سقفاً للتعامل النقدي الوطني والأجنبي داخل الكويت لمحاصرة جرائم غسل الأموال.

وعن نشاط اللجان البرلمانية، قال رئيس اللجنة التشريعية النائب الدكتور خالد العنزي إنه دعا أعضاء اللجنة إلى اجتماع الأحد المقبل وطلب من اللجنة إعداد



كتب فرحان الشمري
ووليد المولان |

الداهوم قدم ذمته المالية والشاهين يقترح صرف مكافأة الصفوف الأمامية

الطريجي يسأل عن متابعة «الدفاع» قضية صندوق الجيش

الكندري لإلحاق «التحريات المالية» بالبنك المركزي

تقدّم 27 نائباً يطلب إلى سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، لمقابلة سموه، بهدف وضع أهم القضايا التي حملهم إياها الشعب الكويت، وحملهم مسؤولية رفعها إلى سموه. وجاء في طلب المقابلة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه.

تحية طيبة وبعد، نحن أبناءك أعضاء مجلس الأمة، نتقدّم لسموكم بعد أن شرّفنا أبناء الشعب الكويتي بثقته، وحملنا أمانة تمثيله، نتقدّم بطلب التشرف بلقاء سموكم، لننقل لسموكم أهم القضايا التي حملنا إياها الشعب الكويتي، وحملنا مسؤولية القيام بها ونقلها لسموكم.

وكلنا أمل بلقاء قريب مع سموكم، ونحن على ثقة بنتائجها المثمرة والمفرحة لأبناء الشعب الكويتي، داعين الله أن يحفظ الكويت وشعبها وجميع أبنائها تحت راية سموكم وسمو ولي العهد الأمين.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

ووقع الطلب النواب: بدر الداوم، حمدان العازمي، محمد المطير، عبدالعزيز الصقعي، أحمد مطيع العازمي، مبارك العرو، أسامة الشاهين، فرز الديحاني، عبدالكريم الكندري، محمد الراجحي، شعيب المويزي، مساعد العارضي، حسن جوهر، مبارك الحجرف، خالد العتيبي، مهلهل المضاف، حمد روح الدين، فايز الجمهور، الصبيفي مبارك الحويلة، حمود القمبر، سلمان الحويلة، سعود أبوصليب، فارس العتيبي، مهند السايبر، صالح الشلاحي، حمد المطر، ومحمد الحويلة.

في سياق آخر، تواصل النشاط النيابي أمس، من حيث

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-١٢-٢٠٢٠	٨	١٥٠٤٩

استفسر من وزير الصحة عن القرارات الإدارية الخاصة بحركة التدوير الأخيرة ومن وزير الداخلية عن قرار التحاق المحققين والطلبة الضباط الجامعيين بالدورات

الساير لوزير التجارة: هل صدر قرار بتعديل أسعار المواد الإنشائية وما عدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان المتدربين في وزارة العدل؟

تزويدنا بصورة عنها وفي حال الإجابة بالنفي يرجى تزويدنا بأسباب التأخير وأسباب تعليق قرار التحاق المحققين والطلبة الضباط الجامعيين بالدورات حتى تاريخه.

والتوصيات التي تم اتخاذها بهذا الشأن وفي حق المتورطين. ثانياً: هل تمت إحالة الشيخ حمد جابر المبارك الصباح إلى النيابة العامة؟ في حال كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بنسخة عن البلاغ الموجه للنيابة العامة. وإذا كانت الإجابة بعدم الإحالة يرجى إفادتنا بالأسباب. ثالثاً: تزويدنا برأي الفتوى التشريعية في الطلب الحال إليها من قبل وزير الداخلية السابق حول قرار إحالة العميد الخفوقى طلال الصقر للقاعد.

الدولة السابق العميد الخفوقى طلال الصقر والشيخ حمد جابر المبارك الصباح. احتوت اعترافاً بقيامهما بالتجسس على عدد من المواطنين والشباب وذلك أثناء حضور الشيخ حمد لقر جهاز أمن الدولة للتحقيق معه حول قضية الصندوق السيادي الماليزي، نتيجة تلك التسيبيات قام وزير الداخلية السابق انس الصالح بإصدار قرار وقف الصقر وسبعة ضباط آخرين عن العمل، وإصدار أوامر بتشكيل لجنة للتحقيق بفضة التسجيلات المسربة المنسوبة إليهم، والتي تضمنت اتهامات لهم بالتجسس على حسابات مواطنين ونواب.

الموجه إلى وزير الداخلية الشيخ ناصر العلي: اطلعنا حول ما نشر من تسريبات متصورة لمدير عام جهاز أمن الأخيرة في الوزارة واعتبارها كأن لم تكن. وطلب بإفادته وتزويده بالآتي:

● أولاً: صور عن القرارات الإدارية أرقام (4194) و (4195) و (4196) و (4197) و (4198) و (4199) المقدمه على قرارات التدوير. ● ثانياً: صور عن التظلمات المقدمة على قرارات التدوير. ● ثالثاً: صورته عن مذكرة الشؤون القانونية بوزارة الصحة والتي على إثرها تم إصدار القرار الإداري رقم 6135 لسنة 2020.

● رابعاً: صورة من قرار وزير العدل السابق بإنشاء إدارة خاصة للإعلان وسبب عدم تفعيل تلك الإدارة حتى تاريخه. وقال في سؤاله الثالث: ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب الإعلان في إدارات كتاب المحاكم وإدارات التنفيذ وقطاع الخبز مع بيان اسم الإدارة والأعداد التفصيلية لكل محافظة على حدة وأحصائية عملها خلال السنوات الثلاث الأخيرة.



مهندس الساير

بصورة عن القرار الوزاري نأت الصلة وأسبابه. ثانياً: الإجراءات المتخذة تجاه شركات المقاولات المخالفة. وقال في مقدمة السؤال الثاني الموجه إلى وزير العدل د.نواف الماسين: ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي والعديد من الصحف المحلية امتعاض المحامين والمتقاضين من فوضى الإعلانات القضائية. وطلب بإفادته بالآتي:

● أولاً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثانياً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

لؤلؤة في الكويت

شاهد تقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

● أولاً: هل صدر قرار وزاري من قبلكم بتعديل أسعار المواد الإنشائية؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بالأسباب. ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثالثاً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

● رابعاً: صورة من قرار وزير العدل السابق بإنشاء إدارة خاصة للإعلان وسبب عدم تفعيل تلك الإدارة حتى تاريخه. وقال في سؤاله الثالث: ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثالثاً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

● رابعاً: صورة من قرار وزير العدل السابق بإنشاء إدارة خاصة للإعلان وسبب عدم تفعيل تلك الإدارة حتى تاريخه. وقال في سؤاله الثالث: ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثالثاً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

● رابعاً: صورة من قرار وزير العدل السابق بإنشاء إدارة خاصة للإعلان وسبب عدم تفعيل تلك الإدارة حتى تاريخه. وقال في سؤاله الثالث: ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثالثاً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

● رابعاً: صورة من قرار وزير العدل السابق بإنشاء إدارة خاصة للإعلان وسبب عدم تفعيل تلك الإدارة حتى تاريخه. وقال في سؤاله الثالث: ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثالثاً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

● رابعاً: صورة من قرار وزير العدل السابق بإنشاء إدارة خاصة للإعلان وسبب عدم تفعيل تلك الإدارة حتى تاريخه. وقال في سؤاله الثالث: ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثالثاً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

● رابعاً: صورة من قرار وزير العدل السابق بإنشاء إدارة خاصة للإعلان وسبب عدم تفعيل تلك الإدارة حتى تاريخه. وقال في سؤاله الثالث: ● ثانياً: إحصائية بعدد العاملين بوظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل. ● ثالثاً: إحصائية بعدد الإعلانات القضائية في وظيفة مندوب إعلان في وزارة العدل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-١٢-٢٠٢٠	١١	١٦٠٤٩

طلب تزويده بعدد الوظائف التي تم إحلالها

الحويلة لجميع الوزراء: ما خطة تكويت الوظائف؟

وما الوظائف التي يعملون بها؟ وما مؤهلاتهم العلمية؟ وأسباب عدم إحلال العمالة الكويتية في وظائفهم؟
5- ما خطة تكويت الوظائف لدى وزارتك والجهات التابعة لكم لتنفيذ قرارات ديوان الخدمة المدنية؟ مع تزويدي بها؟
6- كم عدد الشواغر الوظيفية لدى وزارتك والجهات التابعة لكم؟ مع ذكر هذه الوظائف وأسباب عدم شغلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟
7- بيان الشواغر كافة المرحلة من سنوات سابقة والأسباب التي أدت إلى عدم شغلها حتى الآن؟

قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن التكويت حتى تاريخ ورود هذا السؤال لدى وزارتك والجهات التابعة لكم؟ وما أسباب تعيينهم دون الكويتيين؟ وعدد الكويتيين الذين تقدموا لتلك الوظائف وأسباب رفضهم؟
3- كم يبلغ عدد العمالة الوافدة التي تم الاستغناء عنها منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية في هذا الشأن حتى تاريخ ورود هذا السؤال لدى وزارتك والجهات التابعة لكم؟
4- كم يبلغ عدد العمالة الوافدة الموجودة حالياً لدى وزارتك والجهات التابعة لكم؟

لازدياد نسبتها عاما بعد عام دون إيجاد الحلول، ومن باب تطبيق سياسة إحلال الكويتيين في وظائف الدولة. وطلب بإفادته وتزويده بالآتي:
1- كم عدد الوظائف التي تم إحلال العمالة الكويتية فيها محل العمالة الوافدة لدى وزارتك والجهات التابعة لكم تطبيقاً لسياسة الإحلال وذلك منذ صدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟
2- كم يبلغ عدد الوافدين الذين تم تعيينهم منذ صدور



د.محمد الحويلة

دور الشباب الكويتي بتقلد المناصب والوظائف في وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، وحل مشكلة البطالة التي تؤرق الأسر الكويتية

تقدم النائب د.محمد الحويلة بسؤال واحد مشترك إلى جميع الوزراء حول تطبيق سياسة الإحلال وتكويت الوظائف الحكومية لدى الوزارات والجهات التابعة، قال في مقدمة السؤال:
أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات بشأن قواعد تكويت الوظائف الحكومية منها القرارات أرقام 2 لسنة 1997 و2 لسنة 2000 و13 لسنة 2007 وآخرها القرار رقم 11 لسنة 2017 بهدف إحلال الموظفين الكويتيين في الوظائف العامة.
إيماناً منا بما تقضيه المصلحة العامة في إبراز

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-١٢-٢٠٢٠	١٣	١٦٠٤٩

قدم قانوناً لتعديل المرسوم رقم 20 لسنة 1981 الخاص بالمحكمة الكلية

الخليفة يقترح تعديل البند خامساً: يُسمح للدائرة الإدارية بالنظر في القرارات الصادرة في مسائل سحب الجنسية

- يُسمح للقضاء الإداري بنظر الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن إقامة وإبعاد غير الكويتيين ودور العبادة
- لا تعتبر القرارات الصادرة في مسائل سحب أو إسقاط أو فقدان الجنسية من أعمال السيادة
- البند خامساً تضمن هذه المحظورات لكنه لم يحظرها صراحة على جهات التقاضي الأخرى
- قانون الجنسية هو الأساس في تحديد المواطنة ما يجعل القرارات الصادرة بشأنها مؤثرة وبما يجعل فقدانها دون تمكين الفرد من التقاضي بشأن ذلك إنكاراً صريحاً لحق أساسي من حقوق الإنسان

وبور العبادة، ويعتقدني هذا النص يجوز التقدم بطلبات للمحكمة من قبل الأفراد والهيئات للإلغاء القرارات الإدارية النهائية وفي مادته الثالثة على إضافة فقرة جديدة لعجز المادة الثانية من المرسوم رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء بعدم اعتبار القرارات الصادر في مسائل الجنسية من أعمال السيادة، قطعاً للنزاع الذي قد ينشأ بهذا الخصوص واتسجماً مع الموائيق الدولية التي أصبحت جزءاً من النظام القانوني.

إصدارها التقائية العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية. ولذلك فلا تعتبر هذه القرارات أعمال سيادة تجب عن نظر القضاء وتحقق هذا الأمر ومتقالاً لنصوص الدستور في اختيار كل مواطن قاضيه الطبيعي. قدم هذا الاقتراح بقانون يتألف من مادتين وجاءت في المادة الأولى منه «الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن مسائل إقامة وإبعاد غير الكويتيين

هذه القرارات، وما كان قانون الجنسية هو الأساس في تحديد المواطنة مما يجعل بعض القرارات الصادرة بشأنها مؤثرة في سريان الكثير من الحقوق والمراكز القانونية المستخدمة من هذا المركز القانوني وبما يجعل فقدانها أو إسقاطها أو سحبها دون تمكين الفرد من التقاضي بشأن ذلك إنكاراً صريحاً لحق أساسي من حقوق الإنسان وباعتبار هذا المركز القانوني أساساً لسريانه، إذا ان الحق في تحديد الشخصية القانونية التزام أقرت به الدولة بتصديقها

لأغراض هذا القانون... مادة ثالثة على رئيس مجلس الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل البند خامساً من المادة الأولى من المرسوم رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لتنظر المنازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء بعدم اعتبار القرارات الجنسية من أعمال السيادة

الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية، عدا القرارات الصادرة في شأن إقامة وإبعاد غير الكويتيين ودور العبادة... مادة ثانية يضاف لعجز المادة الثانية من القانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء فقرة جديدة نصها كالتالي: «ولا تعتبر القرارات الصادرة في مسائل سحب أو إسقاط أو فقدان الجنسية من أعمال السيادة



مرزوق الخليفة

قدم النائب مرزوق الخليفة اقتراحاً بقانون المادة الأولى من المرسوم رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من المرسوم رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى يستجيب بنص البند خامساً من المادة الأولى

..ويقترح إلغاء المادة 2 من القانون رقم 35 لعدم سريان الأثر الرجعي على جرائم المساس بالذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية

- بقاؤها يعني إسقاط حق المواطن صفة المواطنة التي تخوله المشاركة في إدارة شؤون بلاده من خلال ممارسته لحقه بالانتخابات

أو خمس عشرة سنة. ما يعني أيضاً في نهاية المطاف إسقاط حق المواطن الذي يدان في إحدى هذه الجرائم المشار إليها أعلاه صفة المواطنة التي تخول المواطن المذكور حق المشاركة في إدارة شؤون بلاده، من خلال ممارسته لحقه في التصويت بالانتخابات والذي يستتبع حرمانه وإلى الأبد خاصة أن النص طبق لهذا التعديل الذي أجري على القانون لا يمكن تجاوزه برد الاعتبار.

أ- الذات الإلهية.
ب- الأنبياء.
ج- الذات الأميرية.
بلاحظ على هذا النص أنه أورد عبارة «كل من أدب» ولم يستخدم صيغة المستقبل وهي: «كل من يدان»، ما يعني أن النص يسري بأثر رجعي على كافة الجرائم سابقة على العلم به ويعني أيضاً نفاذ هذا المانع القانوني المتعلق بحق الانتخابات والترشح على كل من مضى على صدور حكم بإدانته في هذه الجرائم، عشر

يهدف هذا الاقتراح بقانون إلى معالجة شبهة عدم دستورية شابت نص الفقرة الثانية من المادة (2) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والتي أضيفت إلى القانون المشار إليه بالقانون رقم (27) لسنة 2016 والتي تقرا: «كما يحرم من الانتخابات كل من أدب بحكم نهائي في جريمة المساس بـ»

أحكام هذا القانون... مادة ثالثة على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإلغاء الفقرة الثانية من المادة (2) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة كالتالي:

من ضمن الاقتراحات المقدمة من النائب مرزوق الخليفة اقتراح بقانون بإلغاء الفقرة الثانية من المادة (2) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وجاء الاقتراح كالتالي: مادة أولى تلغى الفقرة الثانية من المادة (2) من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه. مادة ثانية يلغى كل حكم يتعارض مع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٧-١٢-٢٠٢٠	٩	١٦٠٥٠

«نزاهة» أحالت «تربويًا» سابقاً للنيابة

الجديّة التي ترد إليها، وتتمن دائماً دور المبلغين في ممارسة دورهم، في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد، والالتزام في الوقت نفسه، بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم، والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

استمراراً لجهودها الرامية لمحاربة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه، والتي من ضمنها تلقي البلاغات الجديّة عن وقائع فساد والتحقق منها. وأكد البيان عزم «نزاهة» على مواصلة الجهود والإجراءات في شأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات

| كتب أحمد عبدالله |

أحالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، إشرافياً سابقاً في وزارة التربية إلى النيابة العامة، بتهمة الهدر في المال العام. وكشف بيان للهيئة، ان إحالة الإشرافي إلى النيابة، تأتي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٧-١٢-٢٠٢٠	٢	١٥٠٥٠

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/١/٢٥ - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٤٧٣/٢٠١٨/١ ببيع ١/ المرفوعة من: ١ - يوسف محمود محمد الشمس ٣ - شاكور محمود محمد الشمس ٢ - نعمان محمود الشمس سعودي

ضمد: أولاً، ورثة المرحومة/ عاتده سليمان المبيض وهم كالاتي:-

١ - بدر ناصر خلف الناصر
٢ - خلف ناصر خلف الناصر
ثانياً، توفيق أحمد محمد الشمس
ثالثاً، بنك التسليف والادخار

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ٢٠١٢/١٢٧٠١ الكائن بمنطقة الفردوس - قسيمة رقم ١٨٥ - قطعه رقم ٧ - من المخطط رقم ٣٦٨٧٤/م ومساحته ٢م٣٠١ وذلك بالمزاد العلني بثمان أساسي مقداره ١٥٥٠٠٠ د.ك.

- عقار النزاع عبارة عن منزل سكن خاص مكون من دور أرضي وأول وسطح، يقع على شارع واحد، والتكسية الخارجية حجر أردني لون أخضر والباب الخارجي مصنوع من الحديد لون أصفر وذهبي والشبابيك من الألمنيوم، وتبين بأنه قد تم ترميمه.

- يتكون الدور الأرضي من ديوانية وصالة وعدد ٣ غرف و٢ حمامات ومطبخ

- يتكون الدور الأول من عدد ٣ غرف و٢ حمام

ووفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة لم يدون بها ثمة مخالفات.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهاالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنس الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه، إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

ملحوظة هامة، يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسامم أو البيوت الخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٧-١٢-٢٠٢٠	٤	١٦٩٨٣



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/١/٢١ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم: ١٩/٥٠٥ - ٣ بيوع/٣

في الدعوى الأصلية ١ - مناور سعد مناور الهدية
المرفوعة من: ٢ - ذات القلوب عيسى بدر
شُهد: ١ - حنان سعد مناور الهدية
٢ - رابعه سعد مناور الهدية
٣ - شعاع سعد مناور الهدية

وفي الدعوى الفرعية المرفوعة من: ١ - رابعه سعد مناور الهدية
شُهد: ٢ - حنان سعد مناور الهدية

ورثة المرحوم/ سعد مناور سعيد الهدية وهم:
١ - مناور سعد مناور الهدية
٢ - محمد سعد مناور الهدية
٣ - فيصل سعد مناور الهدية

وفي التدخل الأضمامي المرفوعة من: حجي سعد قطوان مصيب
ورثة المرحوم/ سعد مناور سعيد الهدية وهم:

١ - محمد سعد مناور الهدية
٢ - مناور سعد مناور الهدية
٣ - فيصل سعد مناور الهدية
٤ - بدرية سعد مناور الهدية
٥ - ذات القلوب عيسى بدر (زوجة)
٦ - أحمد سعد مناور الهدية

وفي التدخل الهجومي المرفوعة من: حجي سعد قطوان مصيب
ورثة المرحوم/ سعد مناور سعيد الهدية وهم:

١ - محمد سعد مناور الهدية
٢ - مناور سعد مناور الهدية
٣ - فيصل سعد مناور الهدية
٤ - بدرية سعد مناور الهدية
٥ - ذات القلوب عيسى بدر (زوجة)
٦ - أحمد سعد مناور الهدية

وفي التدخل الهجومي المرفوعة من: حجي سعد قطوان مصيب
ورثة المرحوم/ سعد مناور سعيد الهدية وهم:

١ - محمد سعد مناور الهدية
٢ - مناور سعد مناور الهدية
٣ - فيصل سعد مناور الهدية
٤ - بدرية سعد مناور الهدية
٥ - ذات القلوب عيسى بدر (زوجة)
٦ - أحمد سعد مناور الهدية

١ - رابعه سعد مناور الهدية
٢ - نوره سعد مناور الهدية
٣ - شعاع سعد مناور الهدية
٤ - وكيل وزارة العدل - بصفتته
٥ - نوره سعد مناور الهدية
٦ - فاطمة سعد مناور الهدية
٧ - نور سعد مناور الهدية
٨ - أنوار سعد مناور الهدية
٩ - وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري والتوثيق بصفتته

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- عقار الوثيقة ١٩٩٦/٧٣٢٢ الواقع في الضروانية التوسعة الشمالية - قسيمة ٦ - من المخطط رقم م/٢٧٢٥٩ ضمن القطعتين ٦٩، ٧٠ ومساحته ٢٨٠٧ والصادر عليه تخرير برقم ٢٠١٩/٧٧٤٧

١ - بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢ قمتا بالانتقال إلى منطقة الضروانية الواقع ضمن القطعتين ٧٠ - ٦٩ - القسيمة رقم ٦ (٦٩٠٦) - الرقم الألي ٩٣١١٨٦٠٥ بمساحة ٢٨٠٧، وذلك بحضور وإرشاد وكيل المدعى ووكيلة المدعى عليهم ويحضر خبير الدراية السيد / خالد محمد الجريوي، وتمت المعاينة كما يلي:

٢ - العقار موضوع النزاع عبارة عن عمارة استعمارية تقع على شارعين يحلن وظاهر ومكسي جيري، مكونة من دور أرضي و١١ دور مكرر وسطح.

٣ - الدور الأرضي مكون من معلق يحتوي على شقتين، كل شقة مكونة من غرفتين وحمام وصاله ومطبخ، ومحل غير مستغل وغرفة حارس وحمامين.

٤ - قامت الخبيرة بمطابقة المخطط المقدم من وكيل المدعى وتبين أن الأدوار المكونة من ٤ شقق لكل دور مكونة من غرفتين نوم وصاله ومطبخ و٢ حمام لكل شقة.

٥ - عين النزاع يحتوي على عدد ٢ مصعد كبير الحجم، وعدد ٤٦ شقة بإيراد شهري يبلغ ١٣٨٠٠ د.ك حسب عقد الإيجار المقدم وإفادة طرفي الدعوى من غير إيجار الجبل حيث أن تم إخلاؤه قبل شهر.

٦ - قامت الخبيرة بمعاينة شقة بالدور الأول ومطابقتها مع المخطط المقدم من وكيل المدعى بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨.

٧ - قام السيد خبير الدراية بمعاينة العقار تمهيداً لتقدير قيمة العقار حسب سعر السوق وتقديم التقرير الخاص بذلك.

- ملحوظة، يوجد محضر مخالفة بالعقار رقم ٢٠٢٠/١٠١٥٦٧

١ - تسكير غير مرخص بالمعلق يتعارض مع تنفيذ مواقف سيارات

٢ - تسكير دور الخدمات شقق طبقاً للمتكرر.

٣ - ضم أجزاء من الموزع بالأدوار المتكررة

٤ - بناء من المواد الخفيفة بالأحواش.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالتمن الأساسى قدره / ١٧٥٥٠٠٠ د.ك ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك التمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه التمن كاملاً يجب عليه ايداع خمس التمن على الأقل والأعيدت الزائدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزاد التمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء من زيادة العشر مسحوباً بإيداع كامل التمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد الزيادة في نفس الجلسة على أساس هذا التمن.

خامساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع التمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد الزيادة فوراً على ذمته على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد المتخلف بما ينقص من التمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وآعب الإحماة والخبيرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهاالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع في الجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنس الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه، إذا كان من فرعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لمسا لجه بأجرة المثل..

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المحسنة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المنسفة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٧-١٢-٢٠٢٠	٤	١٦٩٨٣

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات والمزاد العلني

تعلم إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقارات الموسومة في ما يلي بالزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق 2021/11/19 م، الساعة 12 ظهراً، بالدور الثاني بقصر العدل - الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لإحكام المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2021/107/3.

السرفوسنة سن، صادره هليل مشايخ العتيبي

شمسبند، أولاً، ورثة المرحوم/براك عبد الرحمن خبير حمدان وبها

- 1- خالد بن البراك عبد الرحمن حمدان
- 2- عبد الرحمن بن البراك عبد الرحمن حمدان
- 3- ريم بن البراك عبد الرحمن حمدان
- 4- خالد بن البراك عبد الرحمن حمدان
- 5- فاطمة محمود علي الخالدي

ثانياً: خبير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بمقتضى وصيا على القاصر/أحمد بن البراك عبد الرحمن حمدان ثالثاً، وكيل وزارة العدل لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق بمقتضى

أولاً، أوصاف العقار، (طبقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

العقار الأول، عقار الوثيقة 4717/4 - 20 - بمنطقة الفيحانيل - قسيمة رقم 9 - من المخطط رقم 23/27م - قطعة رقم 70 - ومساحته 24379 مربعاً - 96000 د.ك لتسعة وستون ألف دينار، العقار الثاني عقار الوثيقة رقم 804/111/20 - بمنطقة الفيحانيل - قطعة رقم 1 - قسيمة رقم 41 - من المخطط رقم 27/28م - ومساحته 26100 - مربعاً - 24000 د.ك أربعمائة وعشرون ألف دينار كويتي. العقارية، بجملة 2021/11/19 م - محضر أعمال رقم (5) أقمنا بالانتقال إلى عقاري التذاعي الكتلتين في منطقة الفيحانيل وذلك بحضور وإشراف وكليتي القصة كما حضر السيد خبير الدعاية من الإدارة / فيصل الشرفان وبالتخلف الدعي عليهم أو من ينوب عنهم عن الحضور.

العقار الأول، يقع عقار الثاني في منطقة الفيحانيل - 20 - شارع 70 - بناية رقم 9. تمت العقارية على النحو التالي، - عقار النزاع عبارة عن بناية قديمة الإنشاء مستغلة سكن استعماري تقع على شارع واحد داخلية - عقار النزاع مساحته 24379 وفاق الوثيقة - عقار النزاع يتكون من سرداب ودور أرضي وثلاثة أدوار - التكيف في عقار النزاع شباك - السرداب عبارة عن محلات - الدور الأرضي يتكون من تسعة ملاحق مسكنة - أربعة شقق حيث أن كل شقة تحتوي على صالة - طابقين - مطبخ - حمام - وهناك محل مستقل البيع المحكوم - الدور الأول والثاني يتكون كل دور من أربعة شقق كل شقة تتكون من صالة - طابقين - مطبخ - حمام - الدور الثالث (المطبخ) يتكون من خمسة شقق كل شقة تتكون من صالة - طابقين - مطبخ - حمام - الجين للظهور من العقارية أن العقار مؤجر سكني مزاد.

قام السيد خبير الدعاية والإدارة بمعاينة عقار النزاع وبتدوين ملاحظاته تهيئاً للتقدير قيمته، معلومة، يوجد محضر مخالفة رقم 2021/11/13 بتاريخ 2021/11/13 بمخالفة ملاحق غير مرخصة وكذلك دور ثالث غير مرخص.

العقار الثاني، يقع عقار النزاع في منطقة الفيحانيل - 20 - شارع 70 - قسيمة رقم 94. تمت العقارية على النحو التالي، - عقار النزاع عبارة عن قسيمة سكن خاص قيد التشطيب تقع على شارع واحد داخلية ومساحة خطية وله جدار واحد - عقار النزاع مساحته 24379 الوثيقة - عقار النزاع يتكون من سرداب ودور أرضي وأول وثاني وأصطف مطبخ - العقار قيد التشطيب حيث تم الانتهاء من مرحلة البناء، والأعمال متوقفة حالياً حيث يتم الانتهاء من عمل الأرضيات وتشطيب الحمامات والأسقف وغير مستقل حالياً - العقار له ثلاثة مداخل - رقم السيد خبير الدعاية والإدارة بمعاينة عقار النزاع وبتدوين ملاحظاته تهيئاً للتقدير قيمته - معلومة، يوجد محضر مخالفة رقم 2021/11/13 بتاريخ 2021/11/13 قام بذلك بالدور الثاني ومخالفة شقة في المخطط ومخالفة غرفة مساحات والبناء غير مطابق للمخطط بالسرداب والدور الأرضي والأول.

ثانياً، شروط المزاد

- 1- يبدأ المزاد بالتصديق الأساسي المعلن كل عقار - ويشترط المشاركة في المزاد بحد أقصى ذلك المعلن على الأقل بموجب شيك مصرفي من المبالغ المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التكليف بوزارة العدل.
- 2- يجب على من يمتد التذاعي عقد، أن يودع المال المقاد بجملة البيع كامل المعلن على الحد والسرقات رسوم التسجيل.
- 3- فإن لم يودع من المعلن مطلقاً ضمن كامله يجب عليه إيداع خمس المعلن على الأقل، ولا المعلنات الزائدة على ذلك.
- 4- على منتهى المجلس العامة على أساس المعلن كذا كان ذلك وما به البيع.
- 5- إن نوع المزاد المعلن في الوثيقة الثانية حاله بمرور المدة عليه إلا أن تقدم في هذه الوثيقة من قبل المزاد مع زيادة المعلن مسجوماً بإيداع كامل المعلن على هذه المبالغ الزائدة في نفس الوثيقة على أساس عقد المعلن.
- 6- إذا لم يودع المزاد إلا 50% من المعلن كالمسؤول في الوثيقة الثانية ولم يتقدم أحد المزاديين بغير المعلن الزائدة دفوراً على ذلك على أساس المعلن كذا كان ذلك وما به عليه في الوثيقة السابقة ولا يعتبر على هذا الوثيقة بأي عقد وغير مسجوماً بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد بالتخلف وما يخص من ضمن العقار.
- 7- يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومضاريفات إجراءات التسجيل وغيرها.
- 8- لا بد من التأكد من صحة الأعلان والإشيرة ومضاريف الأعلان والشكر عن البيع في الصحف اليومية.
- 9- يتسرى هذا الإعلان على جميع المعلنين ويطلب التيسر في إجراءات البيع وعلى منسوبيهم ممن أن تتحمل إيراد الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.
- 10- يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نظيفة للتوثيق.
- 11 - يتسرى هذا الإعلان عن البيع والبريد الرسمية طبقاً للمادة 216 من قانون المرافعات.
- 12 - يحكم رسم الزاد قبل الاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ المعلن ويكون طبقاً للمادة 217 من قانون المرافعات.
- 13 - تنس القطعة الأخيرة من المادة 217 من قانون المرافعات أنه - إذا كان من لزمت ملكيته مسجلة في العقار وبني فيه كمنتهى جرم وثيقة القانون ويتسرى الراعي عليه المزاد وتحرير عقد البيع كما أنه باعها في نقل -

ملاحظة خاصة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية والمشاركة في المزاد على استخدام أو الجيوب الشخصية لأفرادها السكن الخاص بدلاً من أحكام المادة 220 من قانون الشركات التجارية المتعلقة بالتصفية والقانون رقم 9 لسنة 2001.

المستشار / رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٥-١٢-٢٠٢٠	٥	١٥٠٤٩



وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

وفيات

الوفيات

- حسين عيسى حسين الصايغ، 74 عاماً،
(شيع)، تلفون: 67704401
- خالد إبراهيم أحمد علي، 80 عاماً، (شيع)،
تلفون: 99888156 .99188898
- علي حسين ناصر بوحمد، 60 عاماً، (شيع)،
تلفون: 97775520
- غازيه عبدالصاحب سويدانيان نزار،
زوجة/ عبدالحميد عبداللطيم حجي حسن، 62
عاماً، (شيعت)، تلفون: 67727422 .99034684
- فاطمة صحن الشريعان، أرملة/ جبر
مبارك الشريعان، 95 عاماً، (شيعت)، تلفون:
99879268 .99072333
- علي خالد عبدالرحمن المزيد، 73 عاماً،
(شيع)، تلفون: 99983303
- حصه محمد مبارك أبوحميد، 37 عاماً،
(شيعت)، تلفون: 22521077 .97781333
- بدر حمود الروضان، 81 عاماً، (شيع)،
تلفون: 99087806 .99816816
- عائشة سالم أحمد الخشتي، 75 عاماً،
(شيعت)، تلفون: 69666049 .66859922

«إننا لله وإننا إليه راجعون»

الوفيات

- دلال زهير خالد الغربلي، 32 عاماً، (شيعت)،
تلفون: 67866648 .55119667 .99709012
- شريفة إبراهيم غلوم دشتي، زوجة/
عبدالعزيز علي دشتي، 70 عاماً، (شيعت)، تلفون:
99505148 .65669966 .99122818
- عبدالرحيم عبدالله أحمد علي الكندري، 65
عاماً، (شيع)، تلفون: 55777997 .99000668
- سعد عبيد حمود الشمري، 55 عاماً،
(شيع)، تلفون: 99040012 .66034914 .99433081
- عبدالله معتوق العسلاوي، 75 عاماً، (شيع)،
تلفون: 51559009 .67667779
- عثمان عثمان جاسم السميطة، 46 عاماً،
(شيع)، تلفون: 66537222
- يعقوب عبدالله غلوم دشتي، 68 عاماً،
(شيع)، تلفون: 55058968

«إننا لله وإننا إليه راجعون»

الجمعة ٢٥-١٢-٢٠٢٠

الاحد ٢٧-١٢-٢٠٢٠